الدور الاقتصادي للحكومة في تاريخ الفكر الاقتصادي

بين الضرورة والحدود

إعداد

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

2021م

1.1 مقدمة:

إن دراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية هو المرجع الدائم لعلم الاقتصاد، إذ لاغنى عن تاريخ الفكر لمن يبحث في الفكر المعاصر ويسعى لفهم العالم من حوله، والتاريخ بالنسبة للإقتصادي هو سجل من الأفكار والتجارب التي لابد من دراستها واستخلاص الدروس منها. وهذا السجل هو دائم التطور، فالفكر الاقتصادي السائد اليوم، هو تاريخ لمن سيأتي غدا، وفي كل يوم يزداد فهمنا لما حدث البارحة. ويساعدنا فهم تاريخ الوقائق الاقتصادية السابقة على فهم الوقائع المعاصرة، وربما على بعض التنبؤ بالمستقبل.

تناقش هذه الورقة الجدل الفكري الكبير الذي شهدته العقود الماضية بين مؤيدي ومعارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لعل أبرزه ما روجته المدرسة الاشتراكية التي منحت الدولة حق احتكار وإدارة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، ومن ثم فإنها الوحيدة التي لها حق امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، بينما تبنت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة، التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصر على مجالات الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وقضاء، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية، إلا أن الاقتصاد الحر القائم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، ما لبث أن مرّ بالعديد من الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى لتهتز ثوابته والركائز التي قام عليها مع أحدث الأزمات التي واجهها، والتي

تمثلت في الأزمة المالية العالمية. ومن هنا عاد الجدل مرة أخرى حول عودة الدولة في ثوبها التدخلي، ولكن بشكل رقابي ومنظم ومتحكم في آليات السوق التي فشلت في أن تصحح نفسها بنفسها.

لقد مهدت هذه الأزمة الطريق لعودة دور الدولة، ليس فقط كرقيب ومُنظّم لآليات عمل الأسواق، وإنما للعب دور اقتصادي فاعل وموازن ومصحح لقوى السوق. فالمتتبع للمراحل التي مر بها تطور النظام الرأسمالي يتبين له أن تصاعد دور الدولة وتحوله كان وليد الأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي، وهو ما اتضح جلياً في ظل الفكر الكينزي إبان الركود الاقتصادي الكبير (1929-1933)، ثم مع الفكر النيوكلاسيكي عقب أزمة الركود التضخمي في منتصف السبعينيات، ثم ما لبث أن عاد مجدداً بعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الأخيرة.

تستعرض هذه الورقة التطور التاريخي لدور الدولة الاقتصادي في تاريخ الفكر الاقتصادي، وكيف تطورت الأدوار الاقتصادية التي لعبتها الدولة عبر العصور نتيجة الأفكار والمذاهب والأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة التي سادت العالم خلال القرون الماضية، ثم النقاش والنتائج عام حول الدور الاقتصادي للدولة ومدى ضرورة خلق توازن وتكامل مع السوق.

2.1 تطور دور الدولة الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي والماركسي:

يقول "أدم سميث"، وهو أحد أشهر المفكرين الكلاسيكين، أن السوق هو أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاه، في حين أن الدولة قد تبلور دورها بفضل الفكر الكلاسيكي ليحدد ملامح الحد الأدنى للتدخل في خمس وظائف أساسية تشمل: حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية، وتسجيل وإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وحماية المنافسة، والشفافية وتوفير المعلومات.

على الجهة المقابلة يؤكد "كارل ماركس" مؤسس الاشتراكية على مفهوم الحرية والعمل الجماعي، وأن الدول ترعى مصالح العمال عن طريق التحكم في السياسة والاقتصاد والمجتمع، فأصبحت الدولة من وجهة نظر ماركس هي المقاول والمنتج والموزع والمشغل، وبذلك حلت الدولة محل السوق والقطاع الخاص. وذلك لضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة و المساواة بينهم، و ذلك بحماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة ودفع التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الاستثمار والتصنيع من خلال وضع الخطط الاقتصادية في شكل مخططات رباعية و خماسية تحدد الاهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل و الأساليب التي تضمن تحقيقها (زكي، 1983).

3.1 دور الدولة الاقتصادي في القرن العشرين بين أفكار كينيز و اللبرالية الحديثة

The Rt. Hon. Sir Winston Spencer Churchill (1874-1965) was reputed to have said: "If you are a ".conservative at twenty, you have no heart. If you are a liberal at forty, you have no brain

من الجيد البدأ في عبارة تشرشل هذه، ليتضح لنا الصراع في هذه الفترة بين المحافظين واللبراليين، فبعد وقوع الأزمة الاقتصادية في عام 1929، كتب " John Maynard Keynes" وهو اقتصادي بريطاني، في كتابه الشهير " النظرية العامة " الذي أحدث ثورة في عالم الاقتصاد واقترح العديد من الأساليب الاقتصادية الجديدة للتعامل مع هذه الأزمة الاقتصادية. وأكد بقوة أن الحكومة يجب أن تشارك وتؤثر في اتجاه الاقتصاد خاصة في مثل هذه الأوقات الصعبة من الأزمات. ونصح الحكومات بإنفاق الأموال وتوظيف العمال لزيادة معدل النمو في الاقتصاد. من ناحية أخرى وعلى الجهة المقابلة ، وكباحث يعرف جيدا الأنظمة الشيوعية ومتاعب التخطيط المركزي، انتقد "Friedrich Hayek" وهو إقتصادي نمساوي، هذه الآراء بقسوة وأكد على أهمية تحرير الاسواق، لأن الحكومة إذا بدأت في المشاركة في السوق سيعطيها ذلك السلطة، الأمر الذي يؤدى بدوره بالمجتمع إلى أن يصبحوا عبيد عند الحكومة، وقدم أفكاره هذه في كتابه " The Road to Serfdom"، كرد فعل على كينز والاقتصاديين الكنزيين (Commanding Heights, 2002).

على أية حال، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت مشاركة الحكومة في السوق في إزدياد، حيث كانت القيم الاشتراكية تعطي الأمل للشعوب، وتم تبني مقترحات كينز من قبل العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدورها جعلت الحكومات أكثر قوة من ذي قبل، على مدى الثلاثين عاما على الأقل، حيث بدت وجهات النظر الكينزية تعمل بشكل جيد وتخلصت من مشاكل الأزمة أنذاك. في غضون ذلك كان هايك لا يزال ينتقد الأفكار الكينزية، ويدعم بقوة عدم تدخل الحكومة في السوق، ومع ذلك لم تؤخذ أفكاره على محمل الجد بإستثناء كلية شيكاغو للإقتصاد والتي شكلت تيارا فكريا لصد الاشتراكية بقيادة ميلتون فريدمان بالتحالف مع هايك. ورغم هذا التحالف كانت الاشتراكية منتشرة في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والصين، وفي بريطانيا كان حزب العمال في تصاعد، والسياسات الكينزية تشكل الاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية، وإعتمدت الهند بعد الاستقلال سياسة الاكتفاء الذاتي الذي تقوده الدولة. وبعد مرور ثلاثين عاما على الأفكار الكينزية، وبالتحديد في سبعينيات القرن الماضي، وعندما تزايدت مستويات الركود ومعدلات التضخم والبطالة في نفس الوقت، سعت الحكومات إلى إيجاد حلول بديلة، حيث أصبحت الأفكار الكينزية غير مجدية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية سعى فريدمان لتغيير اتجاه الاقتصاد الأمريكي ومحاربة

التضخم، حيث خلق هذا التحول في البداية صدمة للإقتصاد وسبب ذلك العديد من المشاكل مثل البطالة، ولكن مع مرور الوقت بدأ إقتصاد السوق الحر بالاستقرار والعمل بشكل أفضل، وكذلك في بريطانيا صممت Margaret Thatcher، التي أصبحت رئيسة المملكة المتحدة على إلغاء الإعانات الحكومية وتخفيض الانفاق الحكومي، ورفع مستويات التضخم، للعودة لإقتصاد السوق الحر. وبذلك أخذت أفكار هايك في الازدياد منذ أن بدأ ريغان وتاتشر في تطبيق هذه الأفكار ومحاولة إنجاحها (COMPANION, 2003).

4.1 عصر العولمة الجديد

كانت سياسات ريغان في أمريكا، وسياسات تاتشر في بريطانيا، تشير إلى العودة إلى المبادئ الرأسمالية للسوق الحرة وعدم التدخل الحكومي، وكان مقدرا أن تتلاقى الرأسمالية مع عصر العولمة الجديد. ونتيجة لهذه الأفكار الجديدة، بدأت بعض الدول أن تتأثر في الأفكار الرأسمالية مثل الهند، تشيلي، بولندا، حيث إن التضخم المفرط وتدهور الأوضاع الاقتصادية، الناتجة عن سياسات الحكومة المركزية والتي خلقت بيروقراطية ضخمة خفضت من مستوى الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد، كل ذلك أدى إلى إنقبلات على حكومات هذه الدول مثل تشيلي، والبدء بتبني أفكار السوق الحرة بمساعدة فريدمان، ونتيجة لذلك بدء الاستقرار الاقتصادي يسود هذه الدول، والانتقال للسوق الحرة تمهيدا لنظام ديمقراطي جديد. وأمام هذه التحولات الجديدة للدول الاشتراكية، تأثر الاتحاد السوفيتي بهذا التحول،حيث حاول "غورباتشوف" تحويل الاقتصاد إلى سوق أكثر حرية ، ومع ذلك ، كان هذا التحول صعبا للغاية بسبب ملكية الدولة الثقيلة. أما الصين، إتبعت مسارا مختلفا وفريدا وفقا لظروفها الخاصة. وألغوا اللوائح الشيوعية المتعلقة بالاقتصاد واحدا تلو الآخر،مع الحفاظ على السيطرة السياسية الشيوعية وسلطة الدولة على حالهما. وهذا النوع من التحول جعل الصين اقتصادا قويا صاعدا حديثا (سلمان، 2009).

5.1 الأزمة المالية والسقوط الحر

تجسدت في عصر العولمة فكرة تخلي الدولة عن دورها وإطلاق العنان لآليات السوق، خاصة في أسواق المال التي تركتها الدولة تعمل بمطلق حريتها، فتخلت الدولة عن دورها الرقابي وانتشرت "المشتقات المالية"، التي ابتدعها خبراء المال الناشطون في وول ستريت، وما لبثت أن نشأت "فقاعة مالية" أفضت بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي إلى أزمة مالية

حادة، بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى الأسواق المالية في أوروبا، ثم إلى العديد من البلدان الأخرى. ولا تقتصر هذه الأزمة على البنوك أو النظام المالي فقط، بل تعدتهما إلى الاقتصاد الحقيقي، لتندرج بذلك ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، والتي زادت حدتها انطلاقاً من سنوات الثمانينيات مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية بكل آلياتها من خلال تحرير أسواق رأس المال، ونزع كل القيود المنظمة لها، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك الانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي. وقد أوضحت الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها من أكبر اقتصاد في العالم في سبتمبر 2008، أن القطاع الخاص في ظل حرية الأسواق وهدف تعظيم أرباحه قادر على إيجاد أزمات مالية تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتعين على الدولة أن تضع تنظيمات تحد من نشاط القطاع الخاص، الذي تنجم عنه آثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى وضع إجراءات احتواء نتائج الأزمات المالية. وقد صدر كتاب لـ (J.E.Stiglitz) في عام 2008، والذي حاز على جائزة نوبل للإقتصاد عام 2001، حيث حمل عنواناً لافتاً هو "السقوط الحر: الولايات المتحدة والأسواق الحرة وهبوط الاقتصاد العالمي" يقوم فيه بتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية، والتي يرى أن أهمها كان التخلص من الضوابط التي تحكم عمل السوق كافة، في ظل سيادة الاعتقاد بأن آخر الأزمات هي أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، واعتقاد الولايات المتحدة الراسخ أن النمو والسياسات الاقتصادية المبنية على عمل السوق هما سياسات سليمة ولا تقبل المساس. ويتفق تحليل " J.E.Stiglitz " مع رأي الاقتصادي (Paul Krugman) الحائز أيضاً على جائزة نوبل، والذي يقر بأن نجاح الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات السابقة كان بفضل وجود قواعد فاعلة تم فرضها بقوة الدولة، كما يقر بأن انهيار النظام المالي هو انعكاس لانهيار النظام الاقتصادي بسبب وجود مشكلات أخرى هيكلية، تشمل تفاوت الثروة وعدم مساءلة ومحاسبة رجال الأعمال والسياسيين والتركيز على المكاسب قصيرة الأجل. وفي إطار اقتراح "J.E.Stiglitz" بإعادة التوزان ما بين الدولة وآليات السوق، يؤكد على أهمية العمل على إعادة توزيع الدخول وتطبيق ضرائب أكثر تصاعدية، باعتبارها من الأدوار التي يجب أن تضطلع بها الدولة لإصلاح ما أفسدته آليات السوق الحرة.

6.1 النقاش والنتائج

كان القرن العشرين أشبه بطريق به العديد من المنحنيات ونقاط التحول حيث كان الناس يحاولون باستمرار الدوران يمينا ويسارا ليتمكنوا من السير في منتصف الطريق. وبينما كانت السياسات الاشتراكية تعمل لفترة من الزمن، كانت السياسات

الرأسمالية لا تعمل، ولفترة أخرى وفي ظروف مختلفة، كانت الرأسمالية تعمل، والاشتراكية لا تعمل. ألا يعني ذلك أن كل هذه السياسات لديها بعض المشاكل المتأصلة داخلها؟

أدرك العديد من الاقتصاديين طبيعة العلاقات المتشابكة بين الدور الذي تقوم به الدولة وبين آليات السوق، فكما أن هناك مظاهر لفشل السوق تحتم تدخل الدولة، فإن هناك مظاهر لفشل الحكومات ما يستدعي أن تلعب قوى وآليات السوق دوراً محورياً. لذلك فإن الأصل في العلاقة هو التكامل والمشاركة وليس التنافس، ويكمن التحدي الحقيقي في إيجاد التوازن المعقول بين دور الدولة في مقابل آليات السوق وبين النشاط الحكومي وغير الحكومي.

لم يعد التساؤل عن ماهية دور الدولة هو القضية الجدلية السائدة فيما بعد الأزمة المالية العالمية، وإنما كيف تمارس الدولة دوراً اقتصادياً أكثر فاعلية وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة أياً كان حجم هذا الدور ومستواه ونوعيته. فقد قدم البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي تهتم بقياس مدى فاعلية الدولة استناداً إلى مفهوم الحوكمة الرشيدة، وترتكز فاعلية الدولة في أداء دورها الاقتصادي من هذا المنطلق على ستة أبعاد رئيسية تشتمل على: فاعلية إدارة الحكم، ونوعية التنظيم والإجراءات المطبقة، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد، والتمثيل السياشي والمساءلة، إلى جانب الاستقرار السياشي وغياب العنف والإرهاب، ومدى استقرار الحكومة.

ولعل تقييم الأداء الاقتصادي لروسيا في ظل رئاسة "فلاديمير بوتين" يكشف عن تصاعد دور الدولة منذ عام 2003 كتوجه في إدارة النشاط الاقتصادي، فقد أكدت التوجهات والسياسات التي تم الاعتماد عليها لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق توزيع عادل لعوائد الإصلاح والنمو الاقتصادي في روسيا، أنه لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أثناء فترة التحول لآليات السوق. وارتكزت السياسة الروسية في هذا الإطار على الملامح التالية: استعادة سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، خاصة من خلال قطاع النفط والغاز. التركيز على البعد الاجتماعي في السياسة الاقتصادية، وتوظيف جزء من عائدات النفط لتحقيق تحسن في رفاهية المواطنين. تنوع مصادر النمو في الاقتصاد الروشي، فلم يعد النمو يعتمد فقط على النفط والغاز، ولكن أصبحت هناك قطاعات أخرى تساهم بمعدلات واعدة في النمو، مثل قطاع الصناعة، خاصة صناعة المحطات النووية المستخدمة لإنتاج الكهرباء، وصناعة السيارات والصناعات العسكرية وصادرات السلاح.

وقد أكد تقييم الأداء الاقتصادي الكلي للاقتصاد الروشي استدامة معدلات النمو المرتفعة؛ مما أدى إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية، ونمو الصناعة الوطنية والاعتماد على قطاع الزراعة في سد معظم الاحتياجات من الغذاء، فضلاً عن تحسن مناخ الاستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية وانتعاش سوق الأسهم الروسية، خاصة في قطاع الطاقة، إضافة إلى تحقق فائض في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري، وزيادة الاحتياطي لدى البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة؛ وهو الأمر الذي مكن روسيا في النهاية من سداد أغلب ديونها الخارجية، سواءً للدول الأخرى أو لدول نادي باريس.

إذن، عادت الدولة لتتدخل بشكل أكبر مما توقعه أنصار الرأسمالية المطلقة، فأضحت تراقب وتتحكم في قوانين وإجراءات المصارف الكبرى، وتسعى لتأميم الموارد والقطاعات الحيوية، وتتدخل تنموياً عبر فرض المزيد من الضرائب لإحداث تقارب بين الطبقات، وأخذت تراقب حركة الأسواق والاستثمارات عن كثب، ولجأت إلى تقليل المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الوهمي والفقاعات العقارية، وكلها أمثلة تشير إلى أننا أمام موجة جديدة من عودة دور الدولة لتنظيم الاقتصاد عبر الرقابة الصارمة في الحد الأدنى، وعبر التأميم الممكن في الحد الأقصى، ما قد يشير إلى أن الأفكار المطالبة بما يسمى "الليبرالية الاشتراكية" قد تجد لها ممارسات واقعية بعد أزمة 2008.

أخيراً، لقد برهنت الأزمات التي عصفت بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي أن هناك حاجة لإيجاد التوازن المفقود في توزيع الأدوار بين الدولة وآليات السوق، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبينما يتعين بناء وتقوية المؤسسات الداعمة للأسواق والرامية للارتقاء بكفاءتها، فإن هناك ضرورة لتدخل الدولة لضبط حركة الأسواق وتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الدخول والثروات.

7.1 خاتمة

إن السناريو المستقبلي لهذا العالم، وحسب الواقع الحالي الذي نعيشه، يتجه العالم إلى مزيدا من الانقسامات حول تطبيق الأنظمة الاقتصادية، وإلى أي درجة أصبح كل نظام اقتصادي ملائم للواقع الحالي والمستقبلي، ولكن ومع ظهور وتفشي جائحة كورونا، وتعامل الصين مع الجائحة، وقدرتها السريعة على السيطرة على الفايروس خلال أسابيع، بالمقارنة مع الدول الأوروبية الرأسمالية والتي تفشى فيها الفايروس، وزهق العديد من الأرواح، ألا يجدر بالنظام الرأسمالي التوقف قليلا والتريث أمام هذه الجائحة وهي الأن في أضعف حالته وعلى مشارف السقوط إن لم يسقط بعد. فالنظام العالمي لن يكون كما كان قبل

الجائحة، وبما أن العالم جرب النظام الاشتراكي في إدارة الاقتصاد منذ عقودا مضت، فلقد نجح في بدايته لكن فشل في خاتمة المطاف، واتجه العالم نحو الرأسمالية وهي تكابد شهق الروح الأخير، ومع انهيار البورصات العالمية وتقطع التجارة العالمية المترابطة يؤكد أن العالم بحاجة لنظام جديد يُدير هذا الاقتصاد إدارة عادلة لا تقتصر الثروة بين قلة من العالم وأغلب البشرية تكابد الجوع. وبما أن ليس ثمة مشروع جاهز فإن المزج بين الرأسمالية والإشتراكية هو الحل الأكثر نجاعة، بحيث يكون للدولة يد في مؤسساتها العامة مثل المستشفيات والمدارس والجامعات لتتدخل إذا ما حدثت فاجعة أخرى لهذا الكوكب، كما تضمن الدولة حقوق الطبقات الصغيرة والضعيفة التي تكابد الفقر، مع حق رأس المال أن يستثمر ويربح وفق هوامش تجعله أكثر تقييدا لجهاز المؤسسة.

لذلك من المهم خلق نظام عالمي يجمع السوق الحرة بأدوات السياسة المالية والتي تجعل الحكومات لها قدرة في السيطرة على الاقتصاد في حالة الرواج والكساد باستخدام أدوات الضرائب والانفاق الحكومي، مع إعطاء القطاع الخاص الدور المناسب لتحقيق الأرباح وتكوين رؤوس الأموال من أجل خلق الفوائض في الاقتصاد، وتوليد الاستثمارات، لتدوير عجلة الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، ومن المهم خلق توزان وتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن يكون هدفهم واحد وهو تحقيق النمو الاقتصادي، وليس ان يكون تنافسي من أجل الأرباح، ومن المهم كذلك خلق الثقة بينهم، عن طريق منح الحكومة أدورا مهمة للقطاع الخاص مثل خصخصة بعض الشركات مثل قطاع الاتصالات، لخلق أجواء من المنافسة لخدمة المواطن، فيما يكون دور الحكومة هو تهيئة البنية التحتية اللازمة للقطاع الخاص، كذلك عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص، ووجود الدور الرقابي. كل هذه الأدوات من المهم استخدامها في طريق بناء نظام اشتراكي ليبرالي هدفه هو الاستقرار الاقتصادي للدولة.

8.1 المراجع

زكي، اللبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي،1983.

سلمان، دور الدولة في الاقتصاد، 2009.

Commanding Heights: The Battle for the World Economy [Video]

A COMPANION TO THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT, SAMUELS, BIDDLE, .DAVIS,2003